

الفصل الخامس: السياسات الاقتصادية وتأثيرها على التوازن الاقتصادي العام

تهدف السياستان المالية والنقدية الى جعل الطلب الكلي مساوي الى العرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني و الى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار. اذ قد يؤدي وجود فائض الطلب الى جرف الاقتصاد نحو هاوية التضخم النقدي, في حين يؤدي نقص الطلب الى خلق حالة البطالة داخل الاقتصاد و انخفاض المستوى العام للأسعار. أولاً: السياسة المالية.

تعرف السياسة المالية للحكومة بأنها مجموعة الاجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة , و لا سيما من أجل معالجة البطالة أو التضخم , و يكون لزيادة النفقات العامة نفس اثر تخفيض الضرائب كما يكون لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب. أدوات السياسة المالية هي $(T_r, T_x, C, I, G, M, X)$

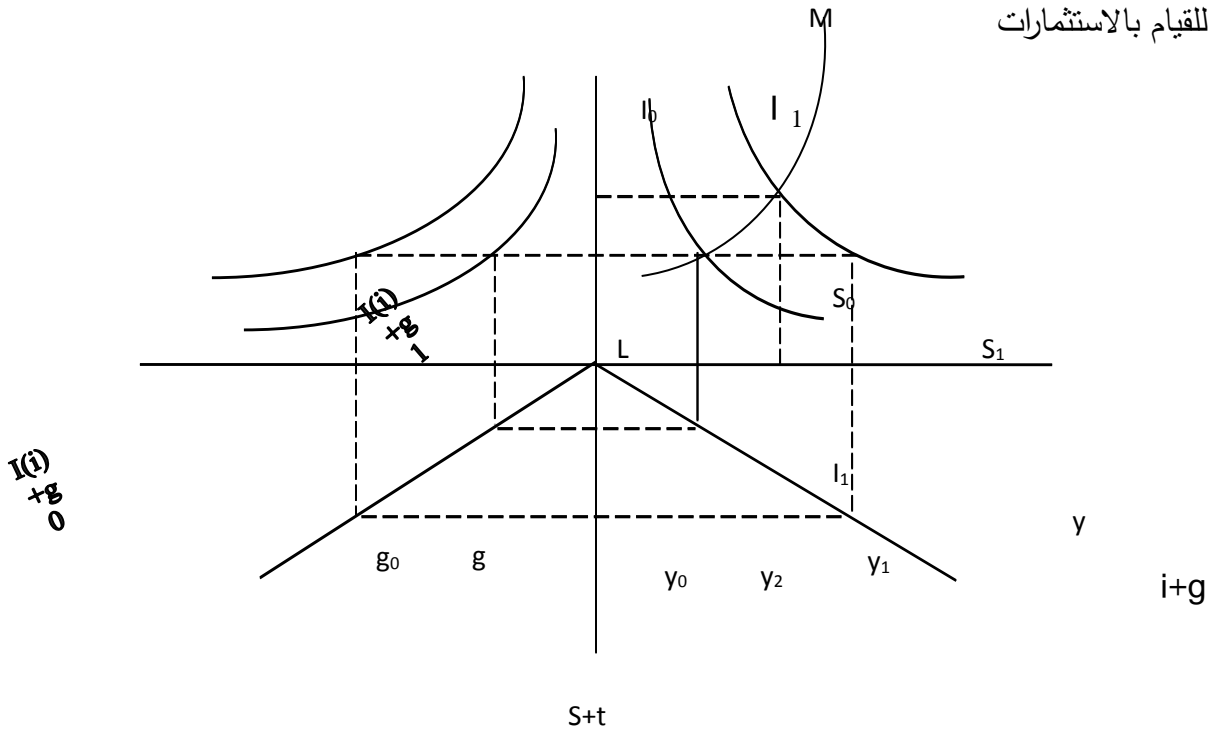
1- تغير الإنفاق الحكومي : زيادة G الاثر في سوق السلع و الخدمات زيادة a ←

G زيادة ← زيادة الدخل $(Y \rightarrow Y')$ ←

← زيادة سعر الفائدة من i ← i' ←

[طلب على النقد ← عرض السندات ← انخفاض اسعاره ← ارتفاع سعر الفائدة]

للقيام بالاستثمارات

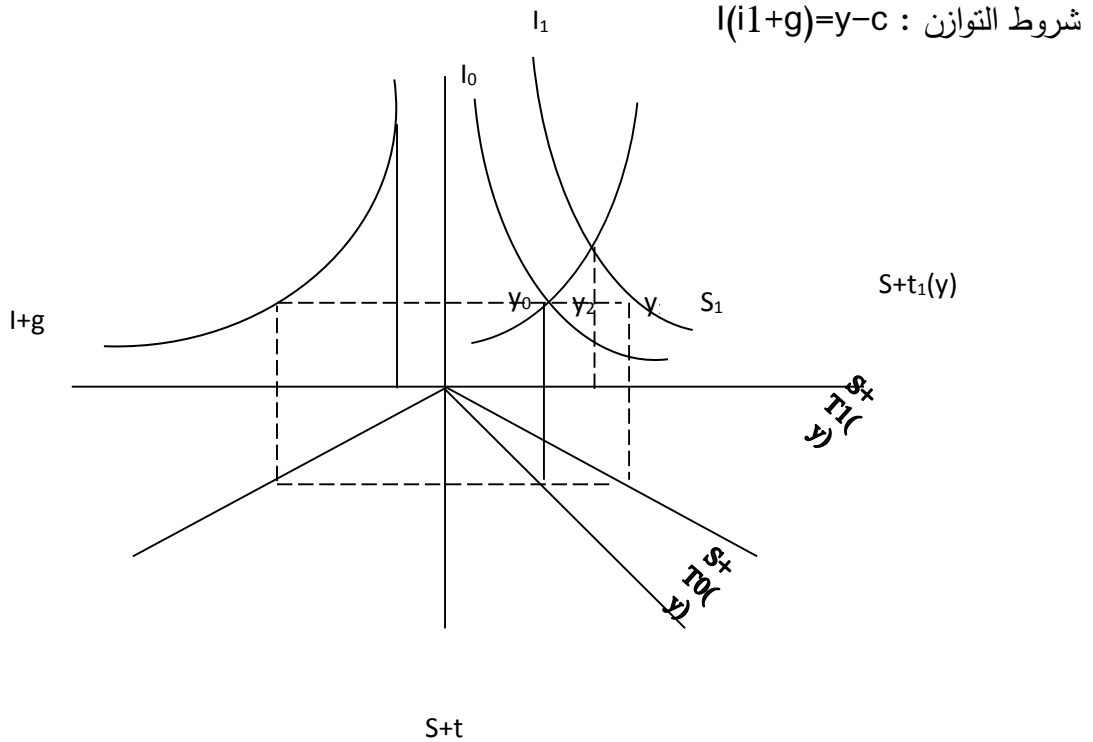


نفرض زيادة حجم الانفاق الحكومي من g_0 الى g_1 , مع افتراض ثبات المنحنى الضرائب $t_0(y)$ و تؤدي الزيادة في g الى زيادة مباشرة في Y من خلال عملية المضاعف .

و مع افتراض ثبات سعر الفائدة عند مستواه الأول i_0 و من ثم ثبات مستوى الاستثمار تؤدي الزيادة في حجم الانفاق الحكومي Δg إلى زيادة الدخل من y_0 إلى y_1 متمثلا في انتقال منحنى IS الى جهة اليمين , الا انه لا بد من ارتفاع سعر الفائدة عن المستوى i_0 بعد زيادة حجم الانفاق الحكومي g تؤدي إلى زيادة حجم العجز الحكومي , إذ تزيد عرضها من السندات الحكومية المطروحة للبيع . و من اجل بيع المزيد من هذه السندات والحصول على النقود المطلوبة لتمويل الزيادة في Δg يتطلب رفع سعر الفائدة المدفوعة على السندات . وعموما ، يمكن القول أن زيادة عرض السندات الحكومية يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة في سوق الأوراق المالية ويؤدي إرتفاع أسعار الفائدة على طول LM في وضعه الثابت الى تخفيض حجم الطلب الإستثماري ، متسببا في تقليل أثر الزيادة في الأنفاق الحكومي .

2- تغيير معدلات الضرائب :

يمكن أن يؤدي تخفيض معدلات الضرائب أو زيادة المدفوعات التحويلية الى تحقيق نفس نتائج الزيادة في الإنفاق الحكومي فيما يتعلق بالتأثير على الإنفاق الاستهلاكي ثم مستوى الدخل والفارق الوحيد هي ان تخفيض الضرائب يكون أثره كبير على الإنفاق الإستهلاكي في حين تؤدي الزيادة في G إلى زيادة حصة الدولة من الإنتاج



ثانياً: السياسة النقدية :

تتكون السياسة النقدية للحكومة من مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة أو عن طريق البنك المركزي من أجل التأثير على النشاط الإقتصادي . اما أدوات هذه السياسة فهي تغيير حجم العرض الإسمي M من النقود والتأثير على التوقعات الخاصة بسعر الفائدة .

وتستخدم السياسة النقدية بصورة رئيسية في حالتين لتنشيط الفعالية الاقتصادية و انتشار الاقتصاد من حالة الركود و معالجة مشكلة البطالة أولاً و لمعالجة مشكل التضخم ثانياً .

1- أدوات التحكم في المعروض النقدي : و هناك نوعين من الادوات التي يوجه بها البنك المركزي المعروض النقدي للوجهة التي يريدها .

1-1- الأدوات الكمية (غ . مباشر) : و هي التقنيات الكمية التي يستخدمها البنك المركزي و في هذا الاطار :

أ- سعر إعادة الخصم : هو سعر الفائدة التي يفرضها البنك المركزي (يتلقاه) نتيجة خصمه للأوراق التجارية (قبل الاستحقاق) و يقوم البنك المركزي بتوظيف سعر الخصم حسب الوضع الإقتصادي السائد (حالة تضخم أو كساد) .

- كساد: عرض كبير من السلع و الخدمات فيجب على السلطات التدخل للحد من الإستثمار و بالتالي رفع سعر الخصم (سعر الفائدة) للتقليل من السيولة النقدية في البنوك التجارية و بالتالي التقليل من الائتمان (القروض) وهذا يؤدي إلى التقليل من الاستثمارات (هامش المخاطرة كبيرة) نتيجة إرتفاع تكلفة الاستثمار في وضع الكساد بالتالي يقل الإنتاج.

- حالة الإنكماش: بمعنى شح في الإنتاج البنك المركزي يخفض في سعر الخصم مما يحفز البنوك التجارية على طلب السيوة التي تمنح للمستثمرين زيادة الإستثمار ←

←زيادة الإنتاج

ب- الإحتياطي القانوني: هو نسبة مقطوعة من إجمالي ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي (إلزام بقوة القانون).

- حالة كساد: يقوم البنك المركزي برفع نسبة الإقتطاع أو الإحتياط القانوني.

- حالة الإنكماش: يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الإقتطاع أو الإحتياط القانوني.

ج- سياسة السوق المفتوح: هي السوق التي تتداول فيها الأسهم و السندات بيعا وشراء لأجل تحقيق أهداف إقتصادية.

- حالة الكساد: يتم في هذا الوضع طرح الأسهم و السندات للبيع قصد امتصاص المعروض النقدي] شروط طرح الأسهم و السندات أكثر إغراء حتى تتم عملية الشراء [أ] مما يؤدي إلى قلة السيولة قلة الإستثمار قلة الإنتاج . ← ←

- حالة الإنكماش: يقوم البنك المركزي بشراء الأسهم و السندات قصد توسيع المعروض النقدي منح قرض للبنوك التجارية لإعطاء قروض إضافية توسيع القاعدة الإستثمارية ← زيادة الإنتاج.

إن الوضعية الإقتصادية التي يعيشها البلد و الهدف الذي تطمح الوصول إليه هما المحددان لوجهة المعروض النقدي و ذلك بتدخل البنك المركزي بإستخدام احدى الطرق كسعر الخصم ، الاحتياطي القانوني ، السوق المفتوح.

1-2- الأدوات المباشرة:

أ- الإقناع الأدبي: مجمل التوصيات التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية حتى تتلائم مع الحالة العامة للإقتصاد و يطالبها بمديد العون وتكون البنوك التجارية ملزمة معنوية بمديد العون لأنها تعلم ان البنك المركزي هو الملجأ الاخير لها في الإقتراض.

ب- شروط منح القروض : منها رفع سعر الفائدة أو تخفيضها.

ج- شروط الرهن العقاري: تتداول العقارات حجم العقارات يكون كبير

- إن التعامل يتم بين البنك المركزي و البنوك التجارية.

- البنوك التجارية هي مؤسسات تقوم بعملية الإئتمان (تقبل ودائع وتقدم قروض) و هي تقوم بعملية الوساطة المالية ، كما يمكن لها أن توظف الودائع و تحقق من ذلك إيراد

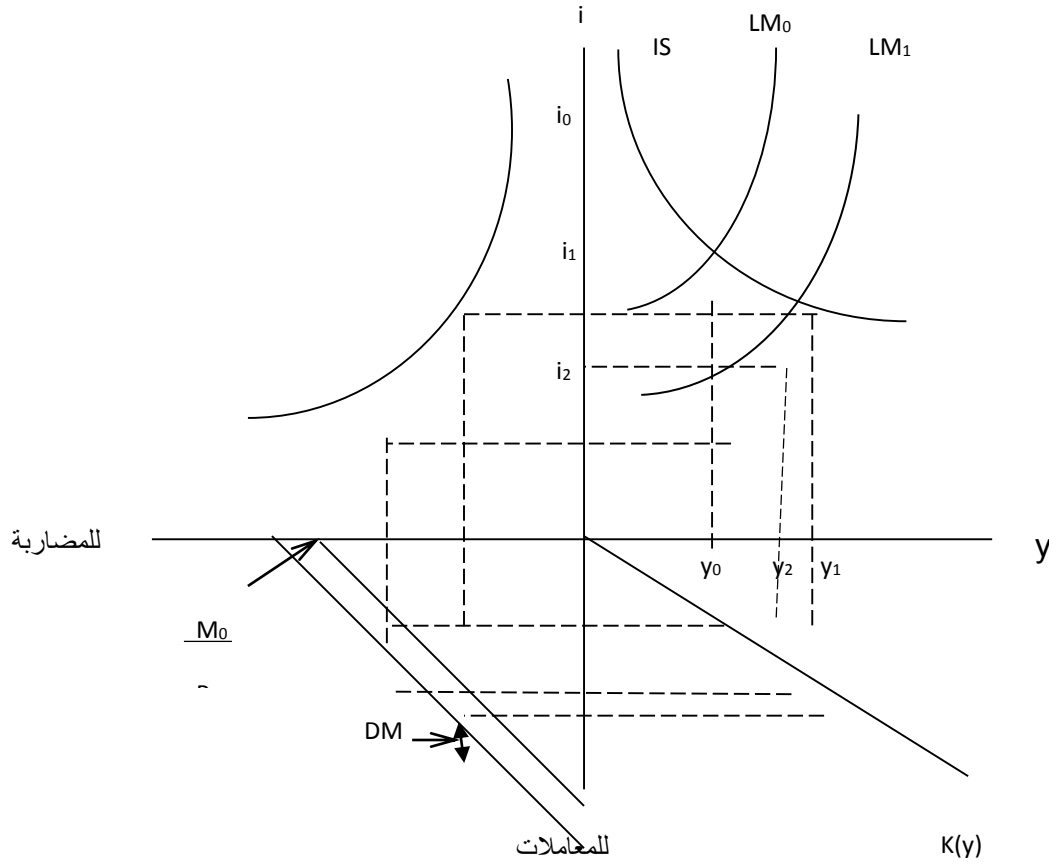
(خلق تقود الودائع)

- المعروض النقدي قد يزيد عن طريق خلق أموال الودائع من طرف البنك التجاري لكن هذه الزيادة تكون كتابية (محاسبية نتيجة ترصيد الأموال المتداولة بين البنوك التجارية) و هاته الآلية ترتبط بالبنوك التجارية و الودائع فقط.

2- أدوات السياسة النقدية : إن أدوات السياسة النقدية هي التحكم في المعروض النقدي أو في الطلب النقدي.

1- تغير المعروض النقدي: للتعرف على آثار السياسة النقدية المتمثلة في تغير المعروض النقدي

نستعين بمنحنى LM و نفترض ثبات السياسات المالية أي ثبات للمنحنى IS .
نفترض مستوى التوازن الأول من الدخل و الإنتاج هو y_0 عند سعر فائدة i_0 أو عند زيادة المعروض النقدي
النقدي يحدث إنخفاض في سعر الفائدة وهذا الإنخفاض من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب
الإستثماري ومن ثم زيادة مستوى الدخل و الإنتاج متسببا في إنتقال حالة الإقتصاد من المجموعة (i_1 ,
 Y_0) نحو منحنى IS ودي الزيادة في الدخل ، بدورها ، إلى زيادة الطلب على النقود لفرض المبادلات
متسببة في رفع سعر الفائدة ، و أخير يصل الإقتصاد إلى نقطة التوازن i_2, Y_2 .



خلاصة تأثير السياستين المالية و النقدية على التوازن الإقتصادي الكلي:

يمكن تلخيص أثر السياستين المالية و النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي في الجدول التالي:

سوق النقد (LM)		سوق السلع و الخدمات (IS)				التفسير		النتيجة
MD		MS		تأثير X,tr,M(-)		تأثير a,I,G,tr(+)		
النقصان	الزيادة	النقصان	الزيادة	النقصان	الزيادة	النقصان	الزيادة	
+	-	-	+	+	-	-	+	Y
-	+	+	-	+	-	-	+	I

فعالية السياسة النقدية و المالية : الجدول التالي يلخص فعالية السياستين

ميل IS		ميل LM		الميل	
عمودي	مستوى	عمودي	مستوى	السياسة	
فعالة	غير فعالة	غير فعالة	فعالة	السياسة المالية	
غير فعالة	فعالة	فعالة	غير فعالة	السياسة النقدية	